

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة وزير العدل
والشئون الإسلامية، والمقدم من سعادة العضو
راشد مال الله السبت بشأن توجيهه الوزارة
إلى زيادة عدد محاكم الأمور المستعجلة ومحاكم
التنفيذ، وإجراءات الوزارة لمواجهة
مشكلة تأخير البت في القضايا.
(انتهت المدة المحددة للرد في ١١/٢/٢٠٠٧م)

○

○



جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى صاحب السعادة وزير العدل والشئون الإسلامية، والمقدم من سعادة العضو

راشد مال الله السبت بشأن توجيه الوزارة إلى زيادة عدد محاكم الأمور المستعجلة ومحاكم

التنفيذ، وإجراءات الوزارة لمواجهة مشكلة تأخير البت في القضايا.

(انتهت المدة المحددة للرد في ٢٠٠٧/٢/١١م)

| التاريخ | البيان |
|-----------|--|
| ٢٠٠٧/١/١٤ | رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس |
| ٢٠٠٧/١/١٦ | رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شئون مجلسي الشورى والنواب |
| — | رد الوزير المختص |

الله
شَهَادَةُ
النَّبِيِّ

Rashid Malallah Al-Sabt

عضو مجلس الشورى
Member of Shura Council

**معالى الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
وزير العدل والشئون الإسلامية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إن ظاهرة تأخير الأحكام في القضايا أمام محاكم البحرين أصبحت سمة تتصرف بها هذه المحاكم ، والواقع العملي الأليم الذي يعيشه المتقاضون لا يخفى على أحد ، لقد امتلت أروقة المحاكم وقاعاتها بأعداد كبيرة من المتقاضين والكثير من هؤلاء مضط عليهم السنون تلو الأخرى دون أن يصلوا إلى نهاية لمعاناتهم وهناك العديد من الملاحظات التي لا أجد لها مبرراً من عقل أو منطق ومن ذلك على سبيل المثال أنه لا يوجد في مملكة البحرين سوى محكمة واحدة للأمور المستعجلة الأمر الذي أفقد هذه المحكمة صفة الاستعجال التي أنشئت من أجلها وهناك عدد لا يأس به من دوائر المحاكم المدنية والعمالية والشرعية ولكنها جميعاً ساهمت في تفاقم المشكلة بسبب كثرة التأجيلات ولفترات متباينة قد تصل إلى الشهرين والثلاثة بين جلسة وأخرى ، وقد يتم تأجيل الدعوى لعدة جلسات لذات السبب ، وهناك محاكم التنفيذ التي فقدت وظيفتها الأساسية من تنفيذ الأحكام وتحولت إلى تعطيل تنفيذ الأحكام وعادة ما يتم تأجيل نظر ملف التنفيذ لأربعة أشهر كاملة قبل أن يعرض مرة أخرى على قاضي التنفيذ وفي كثير من الأحيان يأمر القاضي بالتأجيل دون اتخاذ إجراءات لحل المشكلة وفي أحيان يصدر حكماً يأخذ وقتاً طويلاً لأن يأمر بتقسيط المبالغ على أقساط زهيدة لا تتلاءم مع المبالغ المنفذ بها .



رَاشِدُ مَالَّا حَفَظَ اللَّهُ
الْمُسْبِطُ

Rashid Malallah Al-Sabt

عضو مجلس الشورى
Member of Shura Council

وهناك العديد والعديد من الأمور التي تؤثر على سير العدالة وتخل بميزانها في مملكة البحرين ، مما أدى إلى زعزعة الثقة في نفوس المتقاضين واهتزت لديهم صورة العدالة والنزاهة التي ينشدونها ، وأصبحت هواجس الشك والريبة تطاردهم وتقض مضاجعهم وتمنعوا من التفكير في سلوك متاهة التقاضي مرة أخرى وأصبح العديد من الناس يقبلون (مضطربين) بالتنازل لخصومهم عن الكثير من حقوقهم المقررة قانوناً ليتجنبوا معاناة قد تطول سنين إذا ما لجأوا إلى أبواب المحاكم .

كل هذا دعاني إلى التوجه بالسؤال التالي إلى معاليكم .

- هل هناك توجيه لدى الوزارة لزيادة محاكم الاستعجال ومحاكم التنفيذ ؟ وهل قامت وزارة العدل والشؤون الإسلامية بدراسة هذه الظاهرة ، وهي ظاهرة تأخير القضايا لعدة سنوات دون البت فيها وهل توجد دراسة توضح أسلوب معالجة هذه القضايا لكي تحسن حقها بسرعة ويأخذ كل صاحب حق حقه في وقت ملائم ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواجهة المشكلة ؟ وهل هناك خطة حالية أو مستعجلة لدى الوزارة لمواجهة عدد القضايا أو المحاكم وتسهيل وتسريع إجراءات الفصل في القضايا وتنفيذها وتخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المتقاضين ؟

ولكم جزيل الشكر والتقدير
والسلام عليكم ورحمة الله برحماته .

راشد مال الله عبد الرحمن السبت
عضو مجلس الشورى



